



عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

السياسة الروسية تجاه سورية منذ أحداث الثورة...

الكاتب: معن طلاع / دراسة
مسار السياسة والعلاقات الدولية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دوله ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سورية والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

www.OmranDirasat.org الموقع الإلكتروني

info@OmranDirasat.org البريد الإلكتروني

تاريخ الإصدار 8 حزيران/ يونيو 2015

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

جدول المحتويات

2	ملخص تنفيذي.....
3	توطئة.....
4	مستويات تحليل الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية.....
4	1- تاريخ وطبيعة العلاقات الثنائية.....
4	2- المستوى الدولي والعلاقات الدولية.....
5	3- مستوى المصلحة.....
7	رصد وتقييم السلوك الروسي في الملف السوري.....
7	قلق روسي حيال الربيع العربي.....
8	طبيعة الموقف الروسي في سورية وأدواته.....
9	صفقة الكيماوي وتكريس مبدأ إدارة "الأزمة السورية".....
10	منتديات موسكو ومحاولة ملء الفراغ.....
11	حدود السياسة الروسية في سورية.....

ملخص تنفيذي

تري هذه الدراسة أن أسباب انتقال مواقف موسكو المترددة وغير الحاسمة حيال أحداث الربيع العربي إلى مواقف حازمة وصلبة في الملف السوري، مرتبطة بعدة مستويات أهمها مستوى النظام السياسي الدولي حيث تعتبر روسيا أن الأزمة السورية - خاصة عندما تحولت من أزمة داخلية إلى أزمة إقليمية و دولية بامتياز- اختباراً لمدى صلابة المحاور الدولية والإقليمية القائمة وأن سقوط نظام بشار الأسد يعني تكبد هذا المحور خسائر استراتيجية ضخمة، سيترب عليها إعادة هيكلة نمط التحالفات والمحاور القائمة، وتأكيد الهيمنة الأميركية على النظام الدولي، بالإضافة إلى أن أحداث سورية الملتهمبة منذ آذار 2011 تشكل عاملاً محفزاً للاستعراض السياسي والدبلوماسي للقيام بأدوار ومهام مقابلة للسياسة الأمريكية. ناهيك عن مستويات أخرى كالسجل التاريخي بين البلدين، وارتياح موسكو من وصول تيارات الإسلام السياسي للسلطة في جغرافية تعد مسرحاً لتعظيم المصلحة والأمن القومي الروسي. بالإضافة إلى اعتقاد موسكو بحاجتها إلى دور الحليف الجيوبوليتي الإيراني الذي تجمعه روابط راسخة مع نظام الحكم في سورية.

لقد أسس تموضع روسيا الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة وانكائها على قانون فيينا للعلاقات الدولية لإدارة أزمة في سورية تسعى لإيجاد توازن يحصر التفاعلات الداخلية بالاطار السوري ويقلل من تداعياته على المعادلة الأمنية الإقليمية والدولية وفي هذا الاطار استغلت موسكو امتلاكها حق النقض في مجلس الأمن واستخدمته أربع مرات كصيد لمحاولات عربية وغربية لإيجاد مخرج للأزمة، كما مثلت مبادرة روسيا إبان مجزرة الكيماوي التي أطلقتها لتدمير الأسلحة الكيماوية السورية مقابل وقف الضربة العسكرية الأمريكية لسورية وعقد مؤتمر جنيف2، نقطة تحول مفصلية ساهمت بشكل أو آخر بتموضع روسيا الرئيسي ضمن معادلات وتفاعلات التغيير في المنطقة.

تلحظ الدراسة أن الدوافع الكامنة وراء تحريك موسكو عجلة الحوار السياسي بين أطراف الصراع في سورية هو تنشيط الحركة الدبلوماسية بعد انحسارها على الساحة الدولية جراء الثمن السياسي الباهظ لضم القرم، كما انها تهدف للبحث عن مخارج وحلول للالزمة الاقتصادية الخانقة من بوابة الحل السياسي الروسي، ثم لتحسين واقع الأسد لتعزيز دور روسيا الإقليمي. وتؤكد الدراسة أنه تعترى جهودات موسكو في منتديات الحوار عدة إشكاليات تزيد من تعقيد المسار السياسي أهمها كونها طرف أساسي في الصراع ولا يمكن لها أن تقوم بدور وسيط، بالإضافة إلى أن عدم مراعاتها اطلاقاً الواقع السياسي والعسكري السوري.

تخلص الدراسة إلى أن الفاعلية الروسية محدودة في الملف السوري بحكم المتغيرات المتسارعة على المستوى المحلي والإقليمي بالإضافة إلى تراجع قيمة أدوات تأثيرها بالملف السوري خاصة بعد تعطيلها لمجلس الأمن واحتمالية عدم تصديره لمستندات الانفراج، وباتت تدرك موسكو أن رهانها على القدرة العسكرية للنظام في قمعه للحراك الثوري، أو حتى على صعيد التسليح لم يعد يؤتي أكله بسبب حالات التنشيط والتعددية والفصائلية التي باتت واضحة في جسد القوى العسكرية الموالية، وأمام تغيير تكتيكات واستراتيجيات فصائل المقاومة المسلحة في الشمال والجنوب وفي محيط العاصمة دمشق.

توطئة

منذ إعادة انتخاب فلاديمير بوتين رئيساً لروسيا الاتحادية عام 2004، بدأ يتبلور نمط جديد في السياسة الخارجية لموسكو في سبيل تحقيق فاعلية إقليمية ودولية أكثر، حيث ركزت إدارة بوتين بعد تدعيم سلطة الدولة المركزية (عبر تشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية قدراتها الاستراتيجية، وتقويض سلطة أباطرة رأس المال والسياسة) على صياغة اتجاه جديد وقوي للسياسة الخارجية الروسية يعيد لها موقعها المتميز في النظام السياسي الدولي، عبر دعمها لدوائر إقليمية في مجالها الحيوي بهدف تحقيق الاستراتيجية الأمنية على المدى البعيد وخدمة لمصالحها الجيوستراتيجية.

وضمن هذا الإطار، تبوّأت سورية مكانة جيوسياسية خالصة في الاستراتيجية الروسية، لكونها مكاناً مهماً لتعزيز مصالحها وأمنها القومي بالإضافة إلى اعتبارها موطن قدم على شواطئ المتوسط يتيح لأسطولها البحري المرابط في قاعدة "سيفاستوبول" منفذاً من البحر الأسود إلى مياه البحر المتوسط، وأتت الأحداث المندلعة في جغرافيتها وما أفرزته من انكفاء الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل المباشر محفزاً لموسكو للقيام بمهام وأدوار مقابلة للاستراتيجية الأمريكية⁽¹⁾.

كما أنه وحسب الرؤية الاستراتيجية الجديدة لاستعادة دور روسيا في العالم والقائمة على "الأوراسية الجديدة" لا يمكن لروسيا تجاهل سورية الحليف الاستراتيجي لإيران والذي تعتبره روسيا مدخلها للدول العربية والإسلامية وآسيا الوسطى والمياه الدافئة. ووفقاً لذلك رأت موسكو ضرورة التحالف مع سورية لتحسم تأرجح دمشق بين الميل للغرب أو العداء له باعتبار أن الأخير داعم أساسي لحركات التغيير في العالم العربي وفق اعتقادات موسكو⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن أحداث سورية شكلت فرصة لجيل بوتين ولافروف لتجاوز الآثار النفسية للحرب في أفغانستان باعتبارها صراعاً مع قوى إسلامية أهيّن فيها الاتحاد السوفياتي، وبدأ فيها تراجع روسيا باعتبارها امبراطورية، لذلك ترى القيادة الحالية أن بقاء النظام السوري هو نفوذ جيوسراتيجي لها حتى لو أصابه الوهن والضعف، كما أنها ستبقى حاضرة في مسرح العمليات السياسية في حال تدهورت الأوضاع إلى منزلقات الاقتتال الأهلي، عبر بدئها بتطوير خطاب "حماية الأقليات" واستغلالهم في دعاياتهم السياسية، والتأسيس لسياسة مناكفة توقع فيها السياسة الدولية في مطب إدارة الأزمة، الأمر الذي سيمنح الروس الكثير من الاستعراضات السياسية والدبلوماسية ويفتح لها خيارات تتدارس أفضلها وبما يتفق مع غاياتها الأمنية والجيوسياسية من جهة وبما يفرج أزماتها السياسية والاقتصادية من جهة أخرى.

⁽¹⁾ مجموعة باحثين. التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية. الطبعة الأولى، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شباط/فبراير، 2014)، ص: 289-313.

⁽²⁾ عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن، الطبعة الأولى، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آب/أغسطس، 2013)، ص: 480.

أولاً: مستويات تحليل الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية

جاءت الأزمة السورية في أعقاب اندلاع الأزمة في ليبيا، ولم يكن مستغرباً أن تتطور الأزمة السورية بشكل مختلف عن الأزمة في ليبيا، نظراً إلى اختلاف المميزات النوعية لكلا الدولتين. إذ أن ليبيا بلد واحات في الصحراء ذو كثافة سكانية منخفضة ذات معتقد ديني واحد، بينما سورية ذات الإطالة الجيوسياسية على المياه الدافئة، تقع ضمن مسرحاً يشكل قلب منطقة الشرق الأوسط ولها أهمية استراتيجية بالغة، كما يزيد عدد سكانها عن 22 مليون نسمة تنوع انتماءاتهم الدينية والعرقية والأثنية. لذا كان الموقف الروسي مختلفاً حيال أحداث البلدين وفي سبيل تكوين فهمٍ عامٍ لهذا الموقف يمكن إرجاعه إلى عدة مستويات نذكر منها:

1. تاريخ وطبيعة العلاقات الثنائية

للسجل التاريخي بين روسيا ونظام الحكم في سورية أثرٌ واضح في تكوين موقف موسكو تجاه التطورات في سورية، حيث حافظت موسكو على علاقات وثيقة شبيهة بالتحالف مع دمشق، التي حكمها حافظ الأسد، من العام 1970 حتى العام 2000. ووصلت في عام 1980 لتوقيع معاهدة مشتركة تنصّ على التعاون العسكري والتشاور في حال وجود تهديد للسلام، وحتى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي واصلت موسكو تسليح سورية، واستمرت العلاقات الدافئة بين البلدين حيث توافد عدد من المستشارين العسكريين، الذين يمثلون الاتحاد الروسي حالياً، في تقديم خدماتهم للحكومة السورية. وأصبحت مدينة طرطوس الساحلية المرفق الروسي الوحيد للإمداد البحري خارج الاتحاد السوفييتي السابق⁽³⁾، كما اتسم الوجود الروسي في المنطقة بمزيج من المصالح التجارية والمخاوف بشأن الدعم الآتي من المنطقة للمسلحين والإرهابيين في شمال القوقاز الروسي. ورغم القلق الذي أبدته موسكو حيال سلوك حاكم دمشق الجديد الذي امتنع عن زيارة موسكو حتى السنة الخامسة من وصوله إلى سدة الحكم واستعاض عن ذلك بزيارة كل من باريس ولندن⁽⁴⁾، إلا أن ذلك لم يمنعها من اتخاذ موقف حاسم ومؤيد للحكومة السورية إبان الأحداث السورية، إدراكاً منها لمكانة سورية وطبيعة نظامها الحاكم في الاستراتيجية الروسية لإقليم المشرق العربي.

2. المستوى الدولي والعلاقات الدولية

رغم التسليم بضرورة عدم فهم الموقف الروسي في سياقات الحرب الباردة إلا أنه لا يمكن وصف موقف موسكو حيال أحداث سورية إلا بالقلق والحذر بشأن النظام الدولي الذي لا تستطيع التحكم بمساراته على غرار الحقبة السوفياتية، وغالباً ما يتذرع المسؤولون الروس بميثاق الأمم المتحدة، ولاسيما دعمه للسيادة والسلام الإقليمي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة دافعين بذلك نحو اعتماد بدائل أخرى غير التدخل بالقوة العسكرية لبتاح لها دور أكثر فعالية. وفي سياق تطور المشهد السوري أمحت روسيا مراراً إلى ذلك ونوّهت أنه فيما إذا تمت الموافقة على التدخل لأسباب إنسانية فستقتصر العملية العسكرية على حماية المدنيين دون تغيير النظام أو مساعدة المعارضة المسلحة في قتال النظام، وسبق أن صرّح

⁽³⁾ مرفأ طرطوس هو مرفأ كان يستخدمه السرب الخامس في أسطول البحر المتوسط السوفييتي خلال الحرب الباردة.

⁽⁴⁾ مجموعة باحثين، التدايعات الجيوسراتيجية للثورات العربية، مرجع سابق ص: 289-313.

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: "نحن لسنا في وارد تغيير النظام"، مضيفاً أن مجلس الأمن "لا يتعامل مع الثورات". وتُصَرَّح موسكو على أن استخدام القوة في العلاقات الدولية يجب ألا يقتصر على الحصول على التفويض اللازم وحسب، بل يجب أن يشرف عليه ويراقبه مجلس الأمن الدولي عن كثب طيلة الفترة التي تستغرقها العملية⁽⁵⁾. وعلى سبيل إبراز التناقض في هذا الموقف الادعائي، فقد تدخلت روسيا عسكرياً في أوسيتيا الجنوبية، دون الحصول على تفويض دولي، حيث بررت حينها أن موسكو تعتقد أن التدخل، في بعض الحالات، قد يكون ملحاً وله ما يبرره حتى دون موافقة مجلس الأمن الدولي. وعندها يصبح العمل العسكري خياراً سياسياً مثقلاً بنتائج سياسية وقانونية دولية، ليكشف هذا الموقف براغماتية الدبلوماسية الروسية في اعتماديتها على المستندات القانونية والشرعية الدولية.

وعليه يمكن القول بأن موسكو تدرك أن اتكائها على قانون فيينا للعلاقات الدولية ما هو إلا تجديد لطموحات سوفياتية في ملء شاغر ذلك القطب الذي استحوتت عليه الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية تسعينات القرن المنصرم، وأن قاعدة التوافق بين القوى العظمى هي قاعدة يمكن الاستناد عليها كونها تضمن للروس "إدارة عالمية مثالية" تستطيع من خلالها حماية مصالحها الاستراتيجية.

إن ما يحكم الموقف الروسي تجاه سورية هو علاقات موسكو مع اللاعبين الآخرين الذين لهم مصالح في المنطقة، إذ ترى موسكو أن سياسات العديد من الجهات الإقليمية الفاعلة تجاه سورية لا تنطلق من مخاوف تلك الدول إزاء معاناة المواطنين السوريين العاديين بقدر ما تنطلق من رغبة مشتركة لحرمان إيران من تمددها السياسي والعسكري في المنطقة بالدرجة الأولى الأمر الذي لا تخشاه روسيا. ولا يُخفي المسؤولون الروس شكوكهم بأن نشر حلف الناتو بطاريات صواريخ باتريوت على الحدود التركية-السورية موجّه في الحقيقة ضد إيران وليس سورية، وفي هذا السياق تُدرك روسيا طبيعة الروابط التي تجمع بين إيران ونظام الحكم في سورية، وتعتقد أن طهران يجب أن تكون جزءاً من أي حل للقضية السورية. ويُكرس هذا الاعتقاد حاجة موسكو إلى دور الحليف الجيوبوليتيكي الإيراني، ووجود قلق روسي حقيقي من النفوذ التركي في آسيا الوسطى والعمق الروسي الذي يستند إلى أسس مذهبية إثنية. ولذلك سنجد روسيا هي "الدولة الأكثر حديثاً عن ضرورة حماية الأقليات في سورية، بنبرة الاستعمار الغربي عن الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، والتخوف من وصول الإسلاميين إلى السلطة في سورية وباقي دول الثورات العربية"⁽⁶⁾.

3. مستوى المصلحة

عندما بدأت الأزمة السورية كانت موسكو منشغلة بقضايا داخلية وأخرى خارجية لم تكن سورية من ضمنها، فعلى الصعيد الداخلي كانت الاستعدادات تجري لإعادة انتخاب فلاديمير بوتين إلى الكرملين وما رافقها من دعم أمريكي للمعارضة واعتقاد روسي بأن واشنطن تسعى إلى نقل رياح التغيير العربي إلى موسكو. أما على الصعيد الخارجي فقد أثار الاستغلال الأمريكي لقراري مجلس الأمن (1970 و1973) بشأن ليبيا، وتحوير الهدف من حماية المدنيين إلى إطاحة معمر القذافي، استياءً شديداً في موسكو التي شعرت بالغبن بعد أن خسرت عقود تسليح مع نظام القذافي بمليارات الدولارات.

(5) Dmitri Trenin، التحالف الافتراضي: السياسة الروسية تجاه سورية، دراسة منشورة على موقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط الإلكتروني، تاريخ النشر: 15/ نيسان/2013، رابط دراسة <http://goo.gl/zbmVUU>

(6) عزمي بشارة، سورية: درب الالام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن، مرجع سابق ص: 486.

لا شك أن هذين العاملين الأنين شكلا محددات بدائية للموقف الروسي من الصراع في سورية، لكن استمرار موسكو على موقفها نحو أربعة أعوام على انطلاق الثورة السورية يؤكد وجود عوامل جيوسياسية مهمة ومستمرة مرتبطة بالمصالح الروسية في سورية. ويعتقد العديد من المراقبين أن أهم هذه المصالح هو الاحتفاظ بقاعدتها العسكرية في ميناء طرطوس التي تعد آخر موقع بحري لأسطول روسيا بمنطقة البحر الأبيض المتوسط. ووفقاً لهذه الجزئية فقد أصبحت الأزمة السورية مناسبة للبحرية الروسية لتذكير الآخرين بوجودها، فمنذ العام 2011، قامت سفن تابعة للبحرية الروسية بزيارات عدة إلى ميناء طرطوس، وفي كانون الثاني/يناير 2013، تجمّعت سفن من جميع الأساطيل الروسية الأربعة في شرق البحر المتوسط للقيام بأكبر تدريبات بحرية لها منذ سقوط الاتحاد السوفييتي⁽⁷⁾. لم يكن الغرض من هذه التدريبات إجلاء المواطنين الروس من سورية فحسب، وإنما إرسال رسالة مفادها أن البحرية الروسية، بعد استراحة استمرت عشرين عاماً، عادت مرة أخرى إلى المياه الدولية.

كما يعد سعي موسكو للتمسك بمكانتها كعملاق في حقل الطاقة من المصالح الروسية البارزة في الأزمة السورية، فهي تسعى إلى منع المنافسين الكبار من مزاحمتها اقتصادياً واستراتيجياً، وتعتقد أنه مع اضمحلال دورها وانتقالها من قوة عالمية إلى قوة إقليمية، فإن قطاع الطاقة قد يحقق لها مكانة لم تتمكن من تحقيقها عبر القوة العسكرية والمنافسة مع الغرب، ولذلك تجد أن علاقاتها بالمنافسين الكبار في حقل الطاقة تتراوح بين الفتور والتوتر⁽⁸⁾.

يمثل التنافس الدولي والإقليمي على خطوط نقل الغاز والنفط من الدول المطلة على الخليج العربي أحد المحددات المهمة للموقف الروسي من الأزمة السورية، فروسيا تخشى أن يؤدي سقوط النظام السوري إلى زعزعة مكانتها المهيمنة على سوق الغاز الأوروبية كنتيجة لاحتمال مد الغاز القطري عبر السعودية وسورية وتركيا إلى أوروبا، وهذا من شأنه أن يحرم الكرملين ورقة رابحة استراتيجياً واقتصادياً.

ولعل من أهم الدوافع التي شجعت روسيا على تبني هذا الموقف هو ارتياب موسكو من عدم ممانعة الغرب لوصول تيارات الإسلام السياسي للسلطة، إذ لم تُخف موسكو قلقها من تصاعد هذا المد في أقاليمها المسلمة فضلاً عن توجسها من تنامي التفاعل التركي مع جموع الهبئات الثورية في العالم العربي، معتبرة إياها وارثة الدولة العثمانية وخصم روسيا التاريخي⁽⁹⁾. وساهم النظام السوري في تغذية هذا الارتياب وذلك التوجس، فعظّم منذ البداية من طبيعة الدور التركي في سورية وربط الحراك الثوري بتيارات دينية سلفية عبر تسويقه على أنها حركات إسلامية متطرفة تسعى لإقامة حكم إسلامي متصلح مع أنقرة. لذلك وفي سبيل صد هذا المد، قولبت موسكو موقفها ضمن أطر لعبة الإسلام الشيعي الذي تقوده إيران، المستهدف الأساس وفق اعتقاد موسكو في مواجهة "التطرف السني"، فوجود قيادة سنية بسدة الحكم يمثل مبعث قلق رئيسي لروسيا وسيقوي وفق اعتقادها كلاً من أنقرة والرياض، وهذا أمر له تداعيات ستنعكس على توازن القوى في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى، ومن هذا المنطلق وبحكم التاريخ الروسي فهي تميل إلى دعم حكم الأقليات لاعتقادها أن هذه الأقليات لا تستمد قوتها من الداخل بل من الخارج، وهي بذلك تبقى معتمدة في دعمها على روسيا، بعكس حكم الأغلبية.

(7) Dmitri Trenin، التحالف الافتراضي: السياسة الروسية تجاه سورية، مرجع سابق.

(8) مجموعة باحثين، التداخات الجيوسياسية للثورات العربية، الطبعة الأولى، مرجع سابق ص: 289-313.

(9) عزمي بشارة، سورية: درب اللام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن، مرجع سابق ص: 484.

ثانياً: رصد وتقييم السلوك الروسي في الملف السوري

سيشكل تتبع السوك الروسي حيال ثورات الربيع العربي مدخلاً أساساً لتقييم موقفه السياسي من الحراك الثوري في سورية كونه سيدلل على تراكم أخطاء وحسابات سياسية في الأداء الروسي في التعامل مع متغير الربيع العربيين وستجعل روسيا تتبع نمطاً أكثر فاعلية حيال أحداث المشهد السياسي والعسكري في سورية.

قلق روسي حيال الربيع العربي

شكلت المخاوف المتأتية من التداعيات الجيوسياسية المحتملة لثورات الربيع العربي، وعنصر التسارع الحاسم على صعيد تغيير السلطة وسرعة تدرج وتطور الحركات الاحتجاجية من بلد إلى آخر، حالة قلق روسية واضحة حيال الأحداث، ففي الحالة التونسية تميز الموقف بالارتباك وحال دون استقراره تسارع الوقائع وتداعياتها غير المتوقعة وهو الذي لم يُفسح المجال لموسكو لتكوين موقف محدد مما يجري، رغم أن النظام السابق مثّل مادة دسمة لكل القوى الإقليمية والدولية الطامحة لإعادة التوضع و فرصة للتدخل والاستثمار ولو على المستوى الشعبي القابل للاستثمار السياسي اللاحق. أما في مصر فكان الموقف الروسي الأكثر حيرة، فقد ظلت العلاقة مع نظام حسني مبارك شبه عادية، وظلت اللقاءات بين المسؤولين الروس والنظام تجري بشكل طبيعي حتى في أوج الحراك، إلى أن سقط أيضاً بشكل فجائي، وكان روسيا غير معنية بهذا المتغير الهام⁽¹⁰⁾.

وحتى إذا انتقلنا إلى الحراك الليبي نجد أن موسكو حاولت منع التدخل الخارجي كتمهيد لممارسة دور سياسي ودبلوماسي تتدارك ما تعتبره أخطاء السياسة الخارجية الروسية في الحالات السابقة في ليبيا، لكن دون جدوى حيث أنها رضخت لتدخل منظمة شمال الحلف الاطلسي "الناطو" عبر عدم عرقلة صدور القرار 1973 بالامتناع عن التصويت في مجلس الأمن. والذي يقضي بحماية المدنيين الليبيين من بطش قوات القذافي، مكتفية بالمراقبة ومحاولة تقديم المقترحات للتقريب بين نظام القذافي والمجلس الانتقالي دون فعالية ملحوظة، وبسقوط النظام ظلت خارج خارطة الاستثمار ذات القاعدة الغربية، حتى أن انتقادات روسيا اللاحقة للتحالف بأنه تجاوز تفويض الأمم المتحدة، وبأن عمليات التحالف عبارة عن "حرب صليبية فعلية"⁽¹¹⁾، إنما يدل على حجم الخسائر المستمرة التي عجزت موسكو عن تداركها، فالمسرح العربي الذي يشهد أحداثاً وتغييرات جسام لم ترتق الأفعال الروسية للتأثير في مجرى هذه الأحداث.

إن التقييم الروسي السلبي للثورات العربية. هو أحد أهم العوامل التي ساهمت بعدم الفاعلية الروسية، هذا التقييم المستند في معظمه على المذهب السياسي الذي تعتنقه القيادة الروسية. والذي ساهم في رؤية ما يحدث في دول الثورات العربية بكثير من التشابه مع الثورات الملونة التي تراها موسكو مسلكاً لتعزيز القطيعة بينها وبين الماضي السوفيتي. ولم يدرك هذا المذهب بأن التطورات التي ستعقب الثورات، لن تكون في صالح مجالها الحيوي، وأن تخوف روسيا من صعود الحركات السياسية الاسلامية ووصولها إلى السلطة في بعض دول المنطقة، والأصدقاء المتوقع حدوثها داخل الاتحاد الروسي

⁽¹⁰⁾ مجموعة باحثين، روسيا والشرق الأوسط ... العودة من جديد، مركز ديوان للدراسات والاستشارات، شباط/ 2014 رابط الدراسة الالكتروني: <http://goo.gl/8XeGbc>
⁽¹¹⁾ خالد ممدوح العزي، الموقف الروسي من الثورات الليبية والسورية، موقع الحوار المتمدد الالكتروني: العدد: 3377 تاريخ 2011/5/26، الرابط الالكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=260619>

هو أمرٌ مبالغ فيه وما هو إلا مادة سياسية دعائية تتكئ عليها الدبلوماسية الروسية في تبرير مواقفها التشجيعية والمحفزة للسلطات الحاكمة في المنطقة على انتهاج القوة بصرامة للقضاء على "الإرهابيين" في تلك المنطقة.

طبيعة الموقف الروسي في سورية وأدواته

منذ بداية الثورة السورية في آذار/مارس 2011، كانت الحكومة الروسية ترى سياق الأحداث على أن حكومة دمشق الصديقة تواجه تحدياً من قبل مجموعة متنوّعة من المحتجين. وحفاظاً على إظهار دبلوماسية متزنة طالبت موسكو النظام بمزيج من الحزم الحكومي وتقديم بعض التنازلات للمعارضة، إلا أنها قدّرت أن بشار الأسد يستطيع الصمود في وجه "أعدائه" لفترة طويلة إلى حدّ ما، وأنه من غير ممكن للكتل الأقلوية أن تنسجم مع القوى الثورية ذات الأغلبية السنية. واعتبر الروس أن أي تغيير سريع للنظام في دمشق سيكون على الأرجح ناتجاً عن تدخّل خارجي.

تزامنت العملية العسكرية التي قادها حلف الناتو في ليبيا مع الفترة السلمية للثورة السورية، وأثناء اشتداد زخم وحديّة الأحداث الاحتجاجية، كانت عمليات المجلس الانتقالي العسكرية بإسناد جوي من الناتو تسير بخطوات متسارعة وأضحت تشعر روسيا حينها بالخسارة المتجددة، لذا أصبح الهمّ الرئيس لصناع القرار السياسي في موسكو هو منع تكرار حدوث "السيناريو الليبي" في سورية. وحُسمت التفضيلات الاستراتيجية لروسيا في هذا الخصوص وأيقنت أنه لا مناص إلا باستمرار دعم الحكومات المسككة بالسلطة لا مع معارضتها. وهي بذلك فضّلت بقاء الحكومة القائمة في دمشق، على المعارضة رغم اعتراف المسؤولين الروس سرّاً بأن الحكومة السورية قمعيّة بلا شك، غير أنها علمانية وتُشكّل حصناً منيعاً في مواجهة التطرّف الإسلامي والإرهاب من نمط تنظيم القاعدة.

وأضحت روسيا تصدر موقفاً سياسياً واضحاً حيال الحراك الثوري ومجموع مؤسساته التمثيلية واعتبرتهم مجموعات مكونة من متطرفين وسياسيين سابقين ومثقفين موالين للغرب، بما في ذلك المجلس الوطني السوري، هذا في حين كانت نظرة الروس أكثر دفتاً تجاه معارضي النظام ذوي التوجهات اليسارية والمتصالحين مع فكرة الحفاظ على النظام ورئيسه مثل هيئة التنسيق الوطني للتغيير الديمقراطي. وكذلك ينظر الروس إلى الجيش السوري الحر كمجموعة إسلامية متطرفة خطيرة. وأبدت اعتقادها بوجود أنماط بداخلهم على غرار تنظيم القاعدة.

وضمن نهج بلورة محورٍ دوليٍّ يساند النظام السوري، دأبت روسيا التي تتمتع بعلاقات جيدة مع الصين وإيران ودول البريكس طوال فترة الصراع على تبني خطاب مشابه لوزارة الإعلام السورية، بأن المعارضة جُلّها متطرفة وتسعى باستمرار لاستفزاز الحكومة وتأجيج الصراعات المذهبية، وتمارس العنف المفرط والعشوائي مما يزيد من معاناة السكان. هذا بالإضافة إلى التشكيك المستمر بأن المعارضة تسعى إلى إثارة الصراع بين سورية وتركيا من خلال جلب القتال مباشرةً إلى الحدود السورية – التركية. ويعتقدون أيضاً أن المجازر التي وقعت بحق المدنيين الأبرياء (التي أَلقت المكونات المحلية والحكومات الغربية مسؤوليتها على القوات الحكومية السورية) كانت من تنظيم وتدير قوى المعارضة. يُدلل خطاب هذا المحور على أنه يعي تداعيات وأثار سقوط نظام بشار الأسد التي ستعني تكبّد محور الحلفاء خسائر استراتيجية ضخمة، سيترتب عليها إعادة هيكلة نمط التحالفات والمحاور القائمة، وتأكيد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

كما أنه وفي سبيل صد الاقتراحات الغربية التي تلقي بالمسؤولية على عاتق الحكومة السورية، ملزمةً إياها، وليس المعارضة، بالانسحاب من المدن، قامت روسيا والصين بالدعوة إلى مشاريع قرارات مجلس الأمن في خريف العام 2011 تتضمن بقاء حكومة الأسد في السلطة، بالإضافة إلى استخدام حق النقض أربع مرات مُعطلة بذلك مجلس الأمن، ففي الخامس من تشرين الأول عام 2011 أفضل الفيتو الروسي -الصيني المزدوج محاولة الدول الغربية استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يُدين النظام السوري، وفي الرابع من شباط عام 2012 استخدمت روسيا والصين حق "الفيتو" ضد مشروع قرار عربي غربي يدعم خطة الجامعة العربية لتسوية الأزمة في سورية ويندد بانتهاكات حقوق الإنسان التي يمارسها النظام، وتكرر نفس السيناريو في التاسع عشر من تموز عام 2012 لمشروع قرار غربي في مجلس الأمن الدولي تقدمت به بريطانيا وفرنسا بشأن وقف العنف في سورية، وفي 2014/5/22 ضد مشروع فرنسي يقضي بإحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية⁽¹²⁾.

صفقة الكيماوي وتكريس مبدأ إدارة "الأزمة السورية"

لقد أسست المواقف أعلاه لبدء مرحلة جديدة في تفاعلات الملف السوري وهي إدارة الأزمة وتبادل الأدوار، وضمن هذا السياق تم في جنيف في 30 حزيران 2012 التوصل إلى اتفاق بين مجموعة العمل حول سورية التي تدعمها الأمم المتحدة، والتي ضمّت الدول الخمس دائمة العضوية وتركيا والولايات المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي. وقد أشار بيان جنيف إلى تشكيل "هيئة حكم انتقالي"، مكوّنة من عناصر من الحكومة الحالية والمعارضة، يتولّى كامل السلطة التنفيذية في البلاد، ويقود الشعب السوري نحو المصالحة الوطنية والتسوية السياسية. لكن المؤتمرين في جنيف فشلوا في الاتفاق على خطوات عملية وفورية تُفضي إلى تشكيل سلطة انتقالية.

إن التأويل المتناقض للفاعل الروسي والأمريكي لصلاحيات الهيئة الانتقالية ساهم في تعميق الأزمة سياسياً وأطلق العنان للمسارات العسكرية بالتحكم والتأثير في أبعاد المشهد المحلي وجعلها عرضة لاستقطاب إقليمي ودولي حاد فرض نفسه بحكم الآثار والتداعيات الجيوسياسية للجغرافية السورية على المستويين الإقليمي والدولي.

برز بوضوح خلال الأزمة ارتفاع مستويات القمع الحكومي والتدرج السريع باستخدام الأسلحة في سبيل ذلك، وصولاً لاستخدام الأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية 21 آب 2013 التي راح ضحيتها أكثر من 2000 شهيد، وسارعت روسيا لطرح مبادرتها المتعلقة بالكيماوي وذلك قبل ساعات من بدء مناقشة الكونغرس الأميركي التفويض الذي طلبه أوباما لتوجيه ضربة عسكرية كعقوبة للنظام السوري، والخطوط العامة لهذه المبادرة تنقسم إلى مراحل أربع: انضمام سورية لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية. الكشف عن مقار إنتاج الأسلحة وتخريبها. فحص ترسانة الأسلحة الكيميائية وتدميرها.

⁽¹²⁾ معن طلاع، إنه التاريخ أفلا تقرأون؟ مقالة على موقع السورية نت الإلكتروني، تاريخ 24/05/2014، الرابط الإلكتروني: <https://goo.gl/8cS3bc>

ولا شك أن «المبادرة» الروسية بوضع الترسنة الكيماوية السورية تحت الرقابة الدولية قد خلطت أوراق الإدارة الأميركية، حيث أدت بالرئيس الأميركي إلى تأجيل «مؤقت» لضربته العسكرية ودعوة الكونغرس إلى إجراء التصويت على تلك الضربة، لإفساح الطريق من جديد أمام الحلول السياسية للأزمة السورية.

وفي الحقيقة، فإن المبادرة الروسية لنزع السلاح الكيماوي السوري تعتبر محاولة لحفظ «ماء وجه» معظم الأطراف الدولية والإقليمية المنخرطة في الأزمة السورية، وفي مقدمتهم الرئيس الأميركي بارك أوباما، الذي يلعب الكرملين، كما يبدو، على تردده الشديد في القيام بعمل عسكري ضد النظام السوري. ويبدو أيضاً أن موسكو راهنت في طرح مبادرتها على أن حصول أوباما على دعم الكونغرس للقيام بالضربة العسكرية ليس سهلاً، وهو ما اعترف به جون كيري أثناء مؤتمره الصحفي مع نظيره البريطاني وليم هيغ في لندن في التاسع من أيلول عام 2013⁽¹³⁾. فهذه المبادرة أعادت الأزمة السورية «جزئياً» إلى طريق الحلول السياسية وأيضاً ساهمت في إعطاء حياة جديدة للنظام على الساحة الدبلوماسية.

إذاً لقد كشفت الأزمة في سورية فاعلية الدور الروسي في المنطقة، ومثلت نقطة تحول مفصلية ساهمت بشكل أو آخر بتموضع روسيا الرئيسي ضمن معادلات وتفاعلات التغيير في المنطقة، خاصة بعد المبادرة التي أطلقتها لتدمير الأسلحة الكيماوية السورية مقابل وقف الضربة العسكرية الأمريكية لسورية وعقد مؤتمر جنيف2.

منتديات موسكو ومحاولة ملء الفراغ

بالانتقال إلى الأداء السياسي الروسي حيال إيجاد مخارج سياسية للأزمة السورية والتي عرفت بمنتدى موسكو(1) و(2) فيمكن الاستنتاج أن هدف الخطوات الدبلوماسية الروسية المتمثلة بجمع بعض قوى المعارضة مع وفد النظام في الفترة من 26 إلى 29 فبراير/شباط الماضي لتدوين الجليد السياسي المحيط بالأزمة السورية. وإنّ جلّ ما تقوم به روسيا هو التظاهر بإطلاق عملية حوار وطني كما تنصّ عليه الفقرة "ب" من ميثاق جنيف، في حين أن دوافعه الباطنة يمكن أن تلخص بعاملين محليين سياسيين واقتصاديّين وبدافعٍ دولي استراتيجي يفرضه واقع نظام الأسد كما هو موضح بالآتي⁽¹⁴⁾:

1. تنشيط الحركة الدبلوماسية الروسية بعد انحسارها على الساحة الدولية جراء الثمن السياسي الباهظ لضّمّ القرم التي أعادت ظروف الحرب الباردة لدوائر صناع القرار في أمريكا وروسيا على حد سواء، إضافةً إلى تهميشها في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب.
2. البحث عن مخارج وحلول للأزمة الاقتصادية الخانقة التي سببتها العقوبات الأمريكية والأوروبية والانخفاض الحادّ لأسعار النفط، والتي تتجلّى بمساعمتها في تقديم مغريات سياسية تارةً واقتصادية تارةً أخرى لكلّ من المملكة العربية السعودية وتركيا بعد تعزّز قناعتها بعدم جدوى التوجّه إلى الصين.

⁽¹³⁾ أحمد دياب، "هل تسترجع روسيا تاريخها السوفيياتي في الشرق الأوسط؟ حلفاء روسيا.. وإرث بريجنيف" مقال منشور موقع المجلة الالكترونية بتاريخ 11 أكتوبر، 2013.

الرابط الإلكتروني: <http://goo.gl/Xsigbl>

⁽¹⁴⁾ للمزيد راجع تقدير موقف صادر عن مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بعنوان منتدى موسكو: دعم لنظام مستنزف، تاريخ النشر 2/ كانون الثاني/ يناير/ 2015، رابط

الدراسة: <https://www.omrandirasat.org/node/105#undefined>

3. تحسين واقع الأسد لتعزيز دورها الإقليمي: بالرغم من المعطيات الموضوعية والتقارير الميدانية التي تشير بوضوح إلى انحسار الدور الفعّال للنظام لحساب الحضور الإيراني، ناهيك عن الخسائر العسكرية المتتالية التي مُنيت بها حملته الحربية، بالإضافة إلى تعاطف عجزه في تجنيد المزيد من الشباب والفوضى المنتشرة في صفوف مؤيديه، وإلى جانب تردّي حالته الاقتصادية في ظل تراجع قدرة حلفائه على استمرار دعمه مالياً بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعصف بهم يسعى "منتدى موسكو" إلى تغليب كفة النظام على حساب تحقيق المطالب المجتمعية السورية.

ليس ثمة ما يشير إلى نجاح المساعي الروسية، فهي بأحسن الأحوال تسوية سياسية هشّة محكوم عليها بالفشل القريب، حيث تقوم المبادرة على عددٍ من الفرضيات يُسلم المشاركون في المنتدى بها مجرد قبولهم دعوة الحضور، حين أكدت أنّ الحوار الذي تسعى لتأسيسه يأتي دون أي شروط مسبقة ويسعى لتوحيد "الجهود الوطنية" في محاربة الإرهاب ولإيجاد حل سياسي سوري داخلي بهذه العمومية الخالية من المضامين.

لا يزال يعتري الطروحات الروسية حول الأزمة السورية عدة إشكاليات تزيد تعقيد مسارات الحل السياسي وهي كونها طرف أساسي في الصراع ولا يمكن لها أن تقوم بدور وسيط، بالإضافة إلى عدم وجود تصور متكامل يوضح الالتزامات والغاية النهائية من مبادرتها، وأدواتها التنفيذية، وبرنامجه الزمني، مما يعزّز فرضية أن الفاعل الروسي يهدف إلى الاستعراض الدبلوماسي لا غير، ناهيك عن استمرار تجاهل الفاعل الروسي لعدة معطيات ضمن المشهد السياسي السوري الداخلي المتصلة بموقف الفصائل العسكرية الكبرى من هذه التحركات والمبادرات ومدى إمكانية تطويعهم في هذا الحل، ومدى قدرة حكومة الوحدة الوطنية ذات الصلاحيات التنفيذية فقط (وفق المنظور الروسي) أن تحسم برياً معركة "مكافحة الإرهاب"، والثالثة تتأتى من عدم جدوى أي مبادرة تهمش فيها قوى أساسية تحظى بشرعية دولية كالائتلاف الوطني.

ثالثاً: حدود السياسة الروسية في سورية

يعتري الأداء الروسي في المنطقة عموماً وفي سورية خصوصاً مجموعة إشكالات تدل على الحدود المتوقعة من هذا الأداء، وتنبع بعض هذه الإشكاليات من رؤية روسيا لدورها دولياً وإقليمياً وحدود المواجهة مع الولايات المتحدة، والبعض الآخر يتأتى عن مقاومة بعض القوى الدولية والإقليمية للدور الروسي باعتباره يهدد وجودها ومصالحها في المنطقة، في ظل تنامي الأزمات السياسية والاقتصادية الداخلية، الأمر الذي يجعل جُلّ خيارات موسكو واقعة تحت تأثير هذه الأزمة والبحث عن بدائل تخرجها من هذا التأزم، مما يفقدها بدائل أكثر نجاعة خاصة تلك المنسجمة مع خيارات الشعوب وتطلعاتها.

كما يمكن الجزم أنه حتى وبالرغم من تأكيد روسيا الدائم على معارضتها للنظام الأحادي القطبية، وأهمية وجود نظام دولي متعدد القوى، يتسم بالعدالة واحترام القانون الدولي والشرعية الدولية، وبدور أوسع للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، إلا أن روسيا ترتبط بمصالح استراتيجية وحقيقية مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثمّ فهي أكثر ميلاً إلى احتواء الخلافات التي تنشأ من أن لأخر مع واشنطن، وتسويتها على النحو الذي يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها

القومي. وبالتالي فإن روسيا حريصة على ألا تتجاوز هذه الخلافات حد الخلاف بين الشركاء، وليست على استعداد للتضحية بشراكتهما مع الولايات المتحدة خاصة في ظل تمسك موسكو بقاعدة عدم القوة في الشرق الأوسط لأسباب موضوعية عدة ليست الورقة بصدد تنفيذها، وبقاعدة رفض تمويل المشروعات السياسية خارج أراضي الدولة الروسية نفسها، وبالتالي يُضعف ذلك من إمكانية التأثير السياسي لروسيا في الخارج، مُكتفيةً بإيلاء البُعد الإعلامي الاهتمام الشديد في سبيل المحاولة لتشكيل رأي عام عالمي مناهض للمسلك السياسي والاقتصادي الأمريكي والغربي بشكل عام.

كما يلحظ من الأداء الروسي والثوابت المتحكمة في عملها أنها تغفل ولا تراعي أمرين لن تستقيم المنطقة دونهما، ألا وهما:

1. إن عوامل الاستقرار لن تجتمع دون تحقيق المطالب المجتمعية السورية.

2. إن التغيير السياسي هو المآل الوحيد في سورية الأكثر واقعية وسيطال هذا التغيير النظام السوري.

ومع بداية عام 2015 تراجعت الفاعليات والديناميات السياسية عامة سواءً الإقليمية أو الدولية لصالح المقاربات الصلبة والحازمة حيث ساهمت الأحداث أدناه على تغيير قواعد اللعبة في السورية:

- الانتصارات لقوى المقاومة الوطنية في الشمال والجنوب السوري وتبلور مساحات نفوذ كاملة، والتي تعد تغييراً واضحاً في المعادلة العسكرية المحلية ومؤشراً على تغيير معادلات الصراع وانحسار وتقهرق قوات النظام وميليشياته.
- المتغيرات الحاصلة في النظام الإقليمي الجديد والتي تتسم باتباع الفاعلين الإقليميين "السنة" مواقف أكثر حزمًا وصلابة في سبيل مواجهة النفوذ الإيراني المتنامي.
- تنامي أطروحات حسم القضية السورية سواءً عبر دعم الفصائل المقاومة الوطنية السورية أو في الضغط لإحداث مناطق عازلة تحيد القوة الجوية للنظام.

كما أن المعطيات العسكرية التي تفرزها الجغرافية السورية تدل على انحسار تأثير السلاح الذي تزود به روسيا النظام أمام نقص الكوادر البشرية التي تجتاح صفوف المؤسسة العسكرية، وحالات التشظي والمليشاوية التي باتت ظاهرة داخل صفوف الجماعات الموالية المسلحة. ولا تبدو البدائل والخيارات الروسية في ظل هذه المعطيات وافرة أو متنوعة خاصة مع إدراكنا أن الأداء الروسي في المنطقة عموماً يحتكم إلى العوامل الروسية الداخلية التي توجب على إدارة بوتين انتهاز مسالك تحسن تموضعها الاقتصادي وتُنهي تأزمها السياسي.

ترتبط الفاعلية الروسية في الملف السوري بمدى تحقق الانفراج في الملف السوري باتجاهين:

الأول: أن يتأتى الانفراج من مجلس الأمن والذي سيشكل للروس حينها فرصة سانحة لتميرير الشروط الروسية وترجيح كفة النظام السوري سواءً عبر إعادة تأهيله أو عبر الدعوة إلى الحوار والتفاوض تحت ذريعة المههد الأمني العابر للحدود والمتمثل بخطر الإرهاب.

أما الثاني فإن يرتبط الانفراج بتفاهم الفاعلين وفق صيغة اتفاق إقليمي دولي يضمن للروس معظم مصالحهم الاقتصادية والعسكرية الأتفة الذكر ويُبقي على أجهزة الدولة العميقة، وهذا ما لم تظهر إرهاباته بعد.

كما يغدو خيار تغيير التفضيلات الاستراتيجية لموسكو في سورية أمراً بالغ الصعوبة في ظل القيادة الروسية الراهنة مما يندرج بطبيعة المهام التي ستقوم بها الأدوات الدبلوماسية الروسية لتزيد من تعقيد المشهد السوري وتأزمه الذي سيشكل استمراره تأخير الخسارة الروسية الاستراتيجية.

وكخلاصة، تعد سورية محور الصراع الإقليمي والدولي في المشرق العربي وساحته، فهي مسرح جيواستراتيجي مهم ومنطلق مثالي لإعادة رسم خريطة الإقليم، خاصة عندما اتخذ الصراع فيها أبعاداً ومستويات مختلفة انطلق بثورة مجتمع سُلبت كافة حقوقه ضد سلطة مستبدة لم تستثنى أيه وسيلة إرهابية في سبيل جمع واقتلاع تلك الثورة. ثم رافق تلك الأحداث صراع إقليمي ودولي حاول إدارة الأزمة وفق قاعدة توازن المعادلة العسكرية، وجاهد كثيراً في إمداد عمر الصراع عبر تعطيل مداخل الحل متعللاً بأسباب أمنية والسعي لضمان سير مؤسسات الدولة وما إلى ذلك من هذه المسوغات. الأمر الذي دفع الدول الحليفة للنظام لاستغلال هذا الجمود لتحسين مجالاتها الحيوية عبر استكمال مشاريعها المرتكزة على غايات لا تمت للبنية السورية بصلة، مما ساهم في ظهور صراعات أيديولوجية عقدية أنتجت ممارسات متطرفة وتنظيمات ذات أهداف عابرة للحدود.

وعلى الرغم من نجاح روسيا في فرض إيقاع السياسة الدولية تجاه سورية عبر تكريس مبدأ إدارة الأزمة التي أفرزت بقاء النظام الحاكم، وعلى الرغم من مساندته في كافة المجالات سواء عبر التسليح أو الدعم الاقتصادي أو تعطيل مجلس الأمن في وجه مشاريع القرارات التي تستهدفه أو حتى على صعيد المبادرات السياسية التي تؤمن له البقاء، إلا أن عام 2015 شهد عدة متغيرات متسارعة على المستوى المحلي والمستوى الإقليمي والتي تؤسس لنظام إقليمي أكثر صلابة حيال حلفاء روسيا بالمنطقة ويدفع بتوجه الملف السوري نحو الأثر العسكري أكثر من المبادرات السياسية، ويوجه كافة الفاعلين بالتفكير جدياً بديل النظام الحاكم وشكل ومسار المرحلة الانتقالية كل ذلك يندرج في حال عدم التغيير في التوجه الروسي بانحسار فاعليتها سواء استمر زخم هذه التغييرات أم خف، لأنها كانت مؤسسة لحالة إقليمية لا تستقم دون مراعاة الفاعلين الأساسيين فيها.



عمران
للدراستات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies



Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - Fax. +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org